بحكمة البعثة من اداء الشرايع وقبول الأمة وأما بعد تقرر النبوة فلا تشترط الصلاة من مثل الامراض المنفرة وهذه شروط شرعية وعادية للنبوة واما شروطها العقلية فهي ما قدمه بقوله وواجب في حقهم الامانة جل اي عظم وتنزه الله عن ان ينال شيء لم يكن اراد عطيته كيف وهو واهب المنن اي العطايا الكاملة كالنبوة بقرينة السياق جمع منة بمعنى العطية والمعنى لا واهب للمنن الا هو فهو الذي انحصر فيه هذا المفهوم فلا يطلب من غيره وفي كلام بعض المتاخرين ان الولاية كالنبوة لا تنال بالكسب وقصد المصنف رحمه الله تعالى التصريح بالرد على المخالف في النبوة مع كونها من اجل المعتقدات الايمانية والا فجميع الامور لا تنال بمجرد الكسب بل لا بد من سبق العلم والارادة الازليين بتنيلها وافضل جميع الخلق خبر مقدم ولنبينا المبتدا اذ المعلوم يجعل مسندا اليه والمجهول مسندا عنه اجتماعهما اي كل اكثرهم ثوابا وارفعهم مقاما واكثرهم ايات واشهرهم معجزات واكثرهم امة وظاهر كلامه ان الافضلية له عليه الصلاة واللام ثابتة في الدنيا والاخرة على الاطلاق المراد به العموم مجازا اي حال كون الخلق مجموعا على الاطلاق اعني العموم الشامل للانس والجن والملك نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهذا مما اجمع عليه المسلمون واقام عليه قواطع الادلة المحققون قال الزركشي وهو مستغنى من الخلاف في التفضيل بين الملك والبشر انتهى وما يدل على افضليته صلى الله عليه وسلم على جميع المخلوقات انا معاشر الانبياء امة واحدة لقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس وقوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا اي عدولا وخيارا ولا شك ان خيرية الامة انما هي بحسب كمالها في الدين وذلك تابع لكمال نبيها الذي تتبعه فتفضيل الامة من حيث انها امة تفضيل لرسولها الذي هي امته وأما ما في الصحيح ان رجلا قال له صلى الله عليه وسلم يا خير البرية فقال ذاك ابراهيم فاجيب عنه بانه قاله تواضعا وحتما لما يخلقه والبوته وقوله قبل ان اقوله انا سيد ولد ادم ولا فخر فلم يقصد به الافتخار والاتقاء على من تقدمه بل قاله بيانا لما امر بتبليغه وانما خص يوم القيمة بالسيادة لانه يوم ظهورها لكل احد لقوله لمن الملك اليوم ولكل شرفه في الدنيا وسيادته فانها لا تخلو من منازع وان كانت ثابتة وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح ايضا اكرم الناس يوسف نبي الله ابن نبي الله ابن نبي الله ابراهيم اجيب عنه ايضا بانه اكرم الناس من جهة النسب والمراد من ذلك ان يكون افضل من غيره مطلقا كما قاله

والشيء المنظور فيه وان كانت قاله بمعنى الاحفظ ايضا

قال ابو حيان ومن ذهب الى ان النبوة مكتسبة لا تنقطع او الى ان الولي افضل من النبي فقوله تدين بخلاف قتله مرتد

وكذا قوله لا تخيروني على موسى لا تفضلوا بين الانبياء ما ينبغي لعبد ان يقول انه خير من يونس بن متى اجيب عنه ايضا بانه قاله قبل ان يعلم انه سيد الاولين والاخرين او تادبا وتواضعا او النهي انما هو عن تفضيل يودي الى تنقيص المفضول او عن تفضيل يودي الى الخصومة والفتنة او النهي مختص بالتفضيل في نفس النبوة فلا تفاضل فيها وظواهر كلامهم ان اعتقاد افضليته نبينا صلى الله عليه وسلم على جميع المخلوقات واجب قال استاذنا رحمه الله ولا استحضر الان حكم من لم يعتقده كذلك وما يبعده تفسيقه وتبديعه ان اصر عليه بعد العلم مع الادب الشديد واذا عرفت هذا الحكم المجمع عليه فاجزم به معتقدا صحته وسل ايا عدل ايها المخاطب الطالب للحق الراغب في الانصاف عن الشقاق اي المخالفة والمنازعة بهذا الحكم اشارة الى رد ما يتوهم التمسك به في معارضة هذا الحكم مما اجبنا عنه والانبيا صلوات الله وسلامه عليهم يجب ان يعتقد ان مرتبتهم في الفضل بعد مرتبة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وانهم يلونه اي يتبعونه في الفضل وللمزية في الجملة على ما يشير لقوله انفا وبعض كل بعض قد يفضل فلا يرد ان الذين يلونه صلى الله عليه وسلم فيه منهم انما هم اولوا العزم وغيره من الرسل ثم يليهم بقية الرسل ثم يليهم الانبياء غير الرسل واختلف فيمن يليه صلى الله عليه وسلم من اولي العزم فقيل نوح عليه اللام لطول عبادته ومجاهدته وقيل ابراهيم عليه اللام لزيادة توكله واطمئنانه وقيل موسى عليه اللام لكونه كليم الله وقيل عيسى عليه اللام لكونه روح الله وصفيه والذهبي والحافظ ابن حجر وردا ان ابراهيم خير البرية خص منه محمد صلى الله عليه وسلم بالاجماع فيكون افضل من موسى وعيسى ونوح عليهم الصلاة واللام قال ثم ابراهيم افضل من سائر الانبيا والرسل قال ولم اقف على من قال انهم افضل والذي يتجه في النفس تفضيل موسى ثم عيسى ثم نوح عليهم الصلاة واللام ولو ذهب ذاهب الى الوقف عن تعيين الفاضل والمفضول منهم بعد نبينا عليهم الصلاة واللام لم يبعد من الصواب قلت وما قاله ابن حجر يشهد له صريحا ما عند البزار وغيره بسند على شرط مسلم من حديث ابي هريرة رضي الله عنه خيار بني ادم نوح وابراهيم وموسى وعيسى ومحمد وخيرهم محمد ثم ابراهيم ومثله لا يقال الا عن توقيف فهو في حكم المرفوع فلو اخذ باعتقاد افضلية الاخير على طبق ما ورد الحكم به تفصيلا فيه التفصيلي واجمالا في الاجمالي لم يكن مسلما عنه اذ التفضيل انما رجع الى اختياره سبحانه لعلة وجدت في الفاضل

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)